مبصرة في الحيوانات التي تحتاج اليها وعميانًا عياء في الحيوانات التي لا تحتاج اليها وغدةً صغيرة ضامرة في الحيوانات الأخرى التي لا تحتاج اليها ايضًا. هذا قول جماعة من الادباء والشعراء وامثالهم واما جمهور العلماء فيرفضونهُ لكثرة ما عليهِ من الاعتراضات. من ذلك انهُ لماذا خُلقت اذًا عميانًا عياء في البعض وغدةً ضامرة في البعض الآخر مع عدم احتياج الفريقين اليها. ومن ذلك انهُ لماذا خُلقت فيها متناونة في كمال التركيب على التدريج من عينٍ تكاد تبصر الى غدةٍ لا تصلح للابصار على الاطلاق. ومن ذلك انهُ اذا صحَّ هذا التعليل في الغدة الصنوبرية لا يصحُّ في غيرها من الاعضاء الاثرية التي تكون موجودة في بعض الاحياء وغير موجودة في البعض الآخر او تكون نافعة في بعضها ومضرَّة في البعض الآخر الى غير ذلك

أم نقول ان الغدَّة الصنوبرية اصلها عين مبصرة في الحيوانات الدنيا القديمة العهد. ثم ضعفت شيئًا فشيئًا لتغيُّر التركيب والظروف وقلَّة الاستعمال في اعقاب تلك الحيوانات. وما زالت تضعف وتضمر بتوالي الاعقاب وتغيُّر تركيبها وهيئاتها وطبائعها حتى صارت عيونًا عياء في الاعقاب التي تحوَّلت الى زحافات وغددًا ضامرة مختلفة عنها كل الاختلاف في الاعقاب التي تحوَّلت الى ذوات ثدي مثل السباع والمواشي والبشر. فبهذا القول تتضح حقيقة الغدَّة الصنوبرية اتضاحًا علميًّا وبدونهِ لا تتضح كذلك. ولهذا التعليل ونحوهِ من التعليلات الكثيرة التي لا تتضح حقائق الامور الَّا بها ترى العلماء يقرُّون مذهب التحوُّل ويبسطونهُ ليقرِّبوهُ من الافهام ويجلوا عنهُ غياهب الاوهام

ايها الغنيُّ تحذَّر

قيل لحكيم مَن اقرب الناس الى الهلاكة فقال مَن قصُرَ نظرهُ في العواقب واكتفى بالعاجل عن الآجل. وما آحرى هذا القول ان يردَّد على مسامع شاب من اهل المشرق اورثهُ الله غنًى واسعًا وما لًا طائلًا وبلغنا ان بعض العقلاء كلَّمهُ في ما هو صلاح حالهِ وخير بني جنسهِ فذكَّرهُ بالفضيلة ووجوب الأخذ بناصرها والوطنيَّة ووجوب الوفاء بعهودها والهيئة الاجتماعية ولزوم السعي في ترقيتها وتحسين حالتها فاجابهُ بما ملخصهُ. امَّا الفضيلة فاسمٌ بلا مسمًّى لا يخبر الَّا الآخذ بناصرها فما ترك جائع طعامهُ لآخر الَّا قال عنهُ الناس مجنون وما حرم احدٌ نفسهُ من اللذات لنفع غيرهِ الَّا اكلوهُ وقالوا عنهُ قليل العقل والخير بصالح نفسهِ ينعم ويلذُّ ولا يبالي بالفاظ

يتوّل بها اصحاب الدماء على البسطاء مثل الشيمة والنخوة والاستقامة والعفّة والكرم ونحو ذلك من الصفات التي يمدحها الكبيرون لاغراض لهم ولكن لم يتّصف بها احدٌ الاّ اضطرارًا إما لضيق ذات يده عن التلذّذ والتنعّم او طمعًا ببلوغ مأربه اذ لم ير خيرًا للموغر من التظاهر بها امام الناس

واما الوطنيّة فلفظة تصرم نيران الصبا في ادمغة الذين لم يعرفوا من العالم غير مدينتهم او ضيعتهم والذين سبقهم اقوال المطمطين بها من اهل الاغراض والغايات ورؤساء الاحزاب والعصبات ولكن الفني الذي يجول البلاد ويرى الممالك فكل البلاد اوطانه وكل الدوَل حكامه اذا انحطّت بلاد كان فيها رحل الى غيرها واذا ضعفت دولة خضع لها استبدلها باقوى منها وهو كيفما اتجه حلّ مكرّمًا مبجّلاً . فما دام عقلي في رأسي ومالي في كفي فاني لا اتقيّد بقوم دون آخرين ولا انتمي الاّ الى الذين كان مالهم وقوبت شوكتهم

واما الهيئة الاجتماعية التي انا فيها فما زالت التي بها وجهًا جميلاً وخدًّا اسيلاً وطرفًا كحيلاً ونديًا ظرفه بحر وكاسًا خمرها تسكر وقينةً وقانونًا فاني اقيم فيها وابذل الاموال بين اهلها على تشييد القصور الباذخة والمراتع الراتعة وانشاء الحدائق والرياض وغرس الغابات والغياض . وكفاها انتفاعًا مني ما تنالهُ من اجرة الخدام والعمّال ومدبري الاشغال ومدبّري الاعمال . فاي حقّ لاهل هذا الزمان ان يطالبوا اهل الثروة واليسار بالاهتمام بفقرائهم وانشاء المستشفيات لمرضاهم والمدارس لاولادهم والانفاق على راحتهم ورفاهتهم وتحسين مدنهم وقراهم . ثم اذا امتنعنا عن اجابة طلبهم تنددوا بنا وسبّونا بألسنة حداد وكرهونا من صميم الفؤاد . أمَا يكفيهم اننا نكفّ عنهم شرّنا خلافًا للذين سبقونا فلا نسلبهم اشياءهم ولا نستحلّ انعابهم بل نشتري لذاتنا منهم بالاموال ونستخدمهم بالأجر ولا نمنعهم من كسب المال والتشبّه بنا في المعيشة والملابس والاشغال . فليعاملونا برفع اثقالهم عنا كما يعاملون منا وليتعلموا الانصاف والعدالة منا بالفعل ولا يعلّمونا اياها بالقول

فهذا اعتقاد شابّ لم يخشَ ان يبوح بما في ضميره وليس يبالي بكلام الناس ما دام مالهُ في كفّهِ وقدمهُ على رقاب الذين يطأطئون الرؤوس ويعبدون ارباب الاموال . ولو اقتصر هذا القول على قائلهِ لقلنا انهُ كلام فارغ لا يخشى منهُ وقياس فاسد لا يعبأ بهِ فلا حاجة الى اشهارهِ وتكلّف افسادهِ ولا خوف من انتشار ضرّهِ وتفاقم شرّهِ . ولكنهُ عمّ جماعة عظيمة من ابناء هذا الزمان حتى بلغ سيلهُ الزبى وخيف ان يسري سمّهُ الى جسم الاجتماع فيلاشي قوّتهُ وينفي وجودهُ . ألا ترى ان الذين يضنّون باموالهم ويوافقونك على وجوب نصر الفضيلة بل يحضونك عليها

لو حدّثتهم بتحسين حال الهيئة الاجتماعية التي هم فيها وذكّرتهم بالاوطان التي ربوا في مهدها نظروا اليك شزرًا وحسبوك متطاولاً او مرتكبًا وزرًا واجابوك بمثل ما اجاب به الشاب في ما تقدّم . والذين يبذّرون مالهم ويجودون به جودًا وخيمًا في سبيل الشهوات واللذات ويبخلون به بخلاً ذميمًا على الحسنات والمبرّات يحتقرون بك اذا كلمتهم بعمل الخير الاوطان ويهزأون بالفضيلة وذويها . بل يجاهرونك قائلين اننا نبذل مالنا على ما يلذّنا وينفع غيرنا ولا نضرّ بذلك احدًا من الناس فأنّى يجوز ان نلام وقد قضت العدالة في كل زمان ومكان ان لا لوم ولا تثريب على مَن بذّ بالو وتمتّع بجنى اعمالو دون ان يعتدي على احد او يهتضم حقًّا لانسان

ومن البليّة ان غيرهم من متوسطي الحال يستحلّون المحرّمات تحت طي هذه الاقوال المعائنة عليهم بالوبال وعلى جسم الاجتماع الانساني بالضعف والانحلال . ولذلك رأينا ان نبيّن ما فيها من الخطإ الفاحش وقصر نظر المعتمدين عليها في العواقب ووجوب العدول عنها الى ما به الخير والفلاح مستندين في ذلك كلهِ الى الحقائق المقرّرة في الادبيّات وعلم الاقتصاد السياسي والادلّة المبنيّة على ما به يحيا جسم الاجتماع الانساني ويتخالنهُ يضعف ويموت فنقول

الانسان مفطور على حب المعيشة مع اقرانهِ ولم يبلغ ما بلغ اليهِ من الحضارة والرفاهة الاّ باجتماعهِ واتحادهِ . وقد ثبت للعلماء الباحثين في اخلاق الامم وعوائدها وطبائعها ان الاجتماع الانساني جسم كجسم الانسان حياتهُ قائمة باتمام اعضائهِ وظائفها واعضاؤهُ افراد البشر وجماعاتهم ووظائفها اعمالهم وهممهم على اختلاف انواعها من زراعة وصناعة وتجارة وامارة . ولهذا الجسم هيئات شتى تختلف باختلاف الشعوب والبلدان والازمان . وكل ما اتفق عليهِ البشر من الحقوق والواجبات والمحلّلات والمحرّمات والشرائع والاحكام يلاحظ فيهِ نفع هذا الجسم الاجتماعي وضررهُ ويقصد منهُ تحسين حالهِ وتعزيز وجودهِ ودفع الأذى عنهُ وتقوية الحياة والنماء فيهِ . فكل فعل من الافعال النافعة لهُ يُعَدُّ فعلاً صالحًا ويعتبر فضيلةً من الفضائل وكل فعل مضرّ بهِ يعدُّ فعلاً شريرًا ويعتبر رذيلةً من الرذائل . وبالاختصار اذا انحلّ جسم الاجتماع لم يبقَ عند الاعضاء مراعاة لحقوق ولا لواجبات والتبست عليهم المحلّلات والمحرّمات . فاذا اتضح هذا فاهمٌ ما يلزم الاغنياء مراعاتهُ والسعي فيهِ لتقوية جسم الاجتماع وتحسين حالهِ . لان غنامم لا يكون الاّ بوجودهِ والثروة لا تكتمل لهم ولا تربو عندهم الاّ اذا حسنت حالهُ وتمّ اعتدالهُ . وبيان ذلك ان التموّل لم يتفق عليهِ البشر الاّ لانهُ نافع لهم حتى قال بعض الحكماء انهُ لازم للاجتماع الانساني لزوم الهواء للابدان فلو لم يكن لوجب وضعهُ في الحال . ونريد بالتموّل تملّك الانسان ثمار اعمالهِ واتعابهِ . ولزومهُ واضح لانهُ لو لم يكن الانسان يحصد ثمار اتعابهِ ما كان يجدّ

ويكدّ ولولا الجد والكد لاستولى السكون والموت. ولذلك لا تجد هيئة اجتماعية ناجحة الاّ وجدت التموّل شائعاً بين افرادها . وحيثما كان حق الناس في التموّل معروفاً ومصوناً من الضياع والاعتداء غلب عليهم الجد والنشاط وانفتحت لديهم ابواب الفلاح وحيثما قلّ الأمن وضاع حق التموّل غلب الكسل والتراخي وكثر الظلم والشقاء. فالتموّل حياة جسم الاجتماع ولا ينكر نفعهُ عاقل

واما حق التموّل الذي هو يحق لكل انسان ان يقول هذا الشيء لي وليس لك فقال الفلاسفة انهُ حقٌّ طبيعي وان ادراكهُ بديهي فيسلّم به العقل فوراً ولا يتنازع فيهِ انسان كما لا يتنازع احدٌ في ان الكل اعظم من جزئهِ وان الواحد نصف الاثنين . ولا يزال هذا القول شائعاً في اياسنا . ولكن لما كثرت الثروة وفاضت الاموال بين ايدي الناس ثم انحصرت المبالغ العظمى منها عند افراد قليلين وامسى الاكثرون في ضنك عيش وافلاس وثقلت وطأة الفقر على الجماهير الغفيرة وذاق الناس عذاب الجوع ومرارة الهموم انكر كثيرون حق التموّل وعارضوا في تقسيم الاموال الشائع وقالوا ان انحصار الاموال عند القليلين واستيلاء الفقر على الكثيرين ظلم ظاهر وداء عضال يفتّ جسم الاجتماع ويفني قواهُ . فقام العاميون المعروفون بالكومون يطلبون نسخ النظام الشائع وابداله بنظام آخر زعموا انهُ أعدل منهُ واصلح وهو ان تقسَم الاموال منويًّا على الناس لا بحسب ما يحتقون او يبذلون من الاتعاب بل بحسب ما يحتاج كلٌّ منهم اليهِ حتى لا يقع حيف على الفقير والضعيف ولا يستأثر الغني والقوي بمعظم الثروة واسباب الرفاهة . وقام الاجتماعيون المعروفون بالسوسيالست يطلبون رفع ادارة الاشغال وتدبير الاعمال من ايدي الافراد الى يد الدولة فلا يكون نصيب الانسان ما يكسبهُ بسعيهِ وكدّهِ كما هو شائع الآن بل ما يصيبهُ بعد تدبير الحكومة للاعمال وتقسيمها للاشغال بحيث لا يقع حيف على الضعيف ولا تنحصر الثروة بايدي القليلين

فماذا نجيب هؤلاء الاقوام وباي حجّة نحتجّهم . وماذا يفعل الاغنياء لو وافقهم الناس على آرائهم فابطلوا حق تموّل الافراد ووزعوا الثروة على ما يريدون . أيجديهم نضارهم بعد ذلك نفعاً أم تدفع عنهم دورهم وقصورهم ورياضهم وغياضهم وراحهم وافراحهم وقيانهم وقانونهم ام يقنع الناس بقولهم لهم نحن في وادٍ وانتم في وادٍ لنا مالنا ولكم مالكم فكفوا عنا كما نكفّ عنكم . كل ذلك ينوّي دعوى الخصوم عليهم ويسهل لهم اهتضام حقهم . ولا ينفع الاّ الاستناد الى الفضائل والآداب التي نبرّأ الشاب الغني منها والتمسّك بواجبات الهيئة الاجتماعية التي انكرها وعنّف من ذكرهُ بها . فهي التي تصون لهُ مالهُ ولو جهل قدرها وهي التي تيسر احوالهُ ولو انكر فضلها فاسمع كيف يحتج بها العقلاء من ينكر حق التموّل

قالوا كلنا نسلم ان الغاية حفظ جسم الاجتماع من الاعتلال والانحلال وتحسين حاله وتوفير قوته واسباب نمائه . ونعلم ان ذلك يتمّ بحسب شروط مخصوصة واحوال معينة فيلزم ان يكون كل انسان حرًّا في التصرّف حتى يستطيع ان يجري بموجب تلك الشروط وبراعي هاتيك الاحوال والاّ لا يقدر ان يسعى لخير الاجتماع . فالناس جميعًا سواء في هذه الحرّية . ولكلّ منهم حقٌّ في عمل ما يشاء بشرط ان لا يكون عملهُ مانعًا لحرّية غيره . وتساويهم في حقوق الحرّية — حرّية العمل يقتضي ان يكونوا متساويين في حقوق التموّل ايضًا لان المراد بالتموّل امتلاك الانسان ثمار اعماله كما تقدم واعماله نتيجة القوة التي يبذلها عند العمل والقوة بعض منه . فاعماله بمنزلة البعض منه فهي له وخاصّةٌ به دون غيره ولا يحقّ لغيره امتلاكها الاّ بسماح منه . وقد تقدم ان كل انسان له حق في حرّية العمل وكذلك له حق امتلاك ثمرة ذلك العمل وهذا هو حق التموّل بعينه . فحق التموّل لا يثبت انًا الاّ بالنظر الى وجوب حفظ الجسم الاجتماعي سالمًا من العلل والآفات متزايدًا في القوة والنماء

فقول العامّيين (الكومون) بوجوب تقسيم المال بحسب الحاجات لا بحسب السعي والاستحقاق مردودٌ من اوجه اشهرها اثنان . الواحد انهُ مخالف للعدالة منافٍ لحق التموّل الذي تقدم ثبوته . ومقتضاهُ ان يُسلَب الواحد ثمار اتعابه التي يستحقها دون غيره وتعطى لسواهُ الذي لا يستحقها . والآخر انهُ مضرٌّ بجسم الاجتماع لانهُ يأول الى تقليل السعي وتصغير الهمم اذ الانسان متى علم ان رزقهُ حاصل لهُ بسعي وبلا سعي يكسل ويتراخى فتقلّ الاعمال وتنحط المصنوعات ويضعف جسم الاجتماع وتنتابهُ العلل والآفات

وقول الاجتماعيين بوجوب رفع الاعمال من ايدي الافراد ووضعها بايدي الحكومة مردود من اوجه اشهرها اثنان ايضًا . الواحد انهُ يأول الى ضعف جسم الاجتماع وفساد امره اذ قد اجمع أولو الخبرة واهل النظر على انهُ لو فُوّض تدبير الاعمال للحكومة لزادت النفقات وبطؤت الحركات وزالت المناسبات الموجودة في النظام الحالي فتكون عاقبة ذلك تقليل حاصلات الاعمال وانحطاط من قيمتها واتقانها . وسبب ذلك ان الحكومة لا يكون لها الصالح الخصوصي الذي يبعث الافراد على ادارة الاشغال وتدبير الاعمال فيعوزها اقوى البواعث على الجد والاجتهاد . ولا ينفع معها المسابقة والمباراة التي تنفع بين الافراد فتثير فيهم النشاط والسعي للتحصيل والكسب . فلا تسعى بنشاطهم ولا تغار غيرتهم . ثم هي لا تستطيع ان تعرف صوالح الافراد وتدبّرها كما يعرف كل فرد صالحهُ ويسعى اليهِ . فنيابتها عن الافراد تأول الى حط الهيئة الاجتماعية وبالتالي الى ضعف الجسم الاجتماعي وانحلاله . والامر الآخر ان رأي الاجتماعيين يتلف صوالح كثيرة ولا يفيد الفوائد

الادبية المطلوبة . فان شكواهم مبنيَّة على فساد الفطرة البشرية وميلها الى الاستبداد والجور والاعتساف ونحو ذلك والعاقل يعلم — والسداد يدل — ان مجرد تغيير النظام لا يغيّر الاميال ولا يقوّم الاود ولا يصلح الاخلاق بل ان هذه كلها تستغرق زماناً وتحتاج الى تربية وتعليم كثير . وذلك يمكن في النظام الشائع كما يمكن في غيره فلا حاجة الى سواهُ

فانت ترى ان نقض اقوال الذين يريدون ابطال التموُّل ويطلبون التسوية بين الناس جميعاً في المال انما يكون بالاعتماد على الفضائل وتحسين حال الهيئة الاجتماعية وهي عين الامور التي يتبرأ جهال الاغنياء منها ويزجرون مَن يذكرهم بها . فلو كانوا ينظرون في عواقب الامور ويميزون ما يفيدهم مما يضرُّهم لم ينكروا ما به حياتهم ولم يتهافتوا على ما به مماتهم

وكذلك زعمهم انهم ان لم يتعدّوا على حرية غيرهم جاز لهم عمل كل ما يشتهون بلا قيد ولا تحديد . ففساد هذا الزعم لا يخفى على مَن يتدبَّر حقائق الامور لان الانسان لا يجوز له استعمال حقوقه اذا كان استعمالها يحط من شأن الهيئة الاجتماعيَّة التي هو فيها ولا يحسّن حالتها ولا يرقيها . فحسن حال الجسم الاجتماعي الذي لاجله جاز للاغنياء ان يتمولوا و يقتنوا يوجب على كل احد ان يسعى له بكل جهده وألاَّ يستعمل حقوقهُ الاَّ لموافقتهِ . فكيف تحسن حال الجسم الاجتماعي اذا كثرت امراض الجهل والفاقة والعسر في بعض اعضائهِ ولم يسعَ البعض الآخر لبرئها وشفائها بانشاء المدارس وبث نور المعارف والعلوم وتيسير الاعمال للعمال ورفع اجرتهم وتحسين حالتهم وكيف يستوفي جسم الاجتماع حقهُ من القوة والبهاء اذا نشبت الامراض والاوبئة في بعض اعضائهِ وكثرت عليهم الآفات واشتدَّت عليهم المصائب ولم يسعَ البعض الآخر لتخفيفها وشفائها ببناء المستشفيات وتعميم العلاجات وتخفيف الويلات بالوسائط الصحيَّة ونحوها من التموُّلات . فان قيل اننا نتركها على علاتها حتى يغني القويُّ الضعيف في جهاد الحياة قلنا ذلك لا يكون الاَّ بعد الازمان الطوال ولا يتم الانتخاب الطبيعي في الناس بفناء ضعيفهم وبقاء قويهم حتى تكون الهيئة الاجتماعية القائمة على عماد الفضائل ودعائم الحقوق والواجبات قد نقوضت اركانها وتداعت جدرانها وانحلت عرى اتحادها وتضعضعت احوالها فاصبت رسماً دارساً واثراً طامساً

فكل الناس ولا سيما اهل المال واليسار لا يدوم لهم مال ولا تحسن لهم عاقبة اذا استخفوا بالفضائل والآداب واهملوا شأن الهيئة الاجتماعية وخير جسم الاجتماع . والتاريخ يشهد والاختبار يؤيد الشهادة ان كل مَن استعمل ماله لفساد جسم الاجتماع ولم يلتفت الى خير بني جنسهِ ذهبت اموالهُ ادراج الرياح وورث بنوهُ الفقر والشقاء . فمن ذلك ايها الغنيُّ تحذَّر . ان الحكيم مَن دبَّر لعقباهُ قبل أولاهُ والعاقل مَن حسب لغدهِ قبل يومهِ